أثر الحاكمية من وجهة نظر إسلامية على التميز في دائرة الإفتاء العام في الأردن

أحمد نعيم موسى حسين
جامعة عمان العربية

ا.د. محمد صبحي أبو صالح
جامعة عمان العربية

تاريخ الاستلام: 2017/1/23 **تاريخ القبول:** 2017/7/30

الملخص

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الحاكمية من وجهة نظر إسلامية على التميز في دائرة الإفتاء العام في الأردن، إذ بلغ عدد الموظفين فيها (157) موظفاً. وأخذت عينة عشوائية منهم حجمها (120)، ووزعت عليهم استبانة الدراسة، التي تم استرجاع (106) منها، أي بنسبة (84%) من إجمالي الاستبانات الموزعة. واستعمل المنهج الوصفي التحليلي للتعامل مع البيانات، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لأبعاد الحاكمية: (المشاركة والمساءلة، والعدالة، والمسؤولية، والاستقلالية، والشفافية، والأنظمة والتعليمات) على التميز في دائرة الإفتاء العام في الأردن. وأوصت الدراسة بضرورة أن توفر دائرة الإفتاء العام بيئة عمل مريحة، يتم فيها تبادل الأفكار والمقترحات وتقديم التوصيات، وأوصت الدراسة أيضا بضرورة إجراء المزيد من البحوث والدراسات للتعرف على أبعاد الحاكمية على التميز من وجهة نظر إسلامية ، على دوائر وشركات أخرى غير مجتمع الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الحاكمية، التميز، وجهة نظر، الحاكمية الإسلامية، العدالة، الاستقلالية، الأنظمة والتعليمات

The Impact of Governance from an Islamic Perspective on Excellence at the General Iftaa` Department in Jordan

Ahmad Naim **Prof. Mohammad Abu Saleh**

Abstract

This study aims at measuring the impact of governance from an Islamic perspective on excellence at the General Iftaa` Dept. Researchers used the descriptive analytical method to deal with and analyze the collected data.

The randomly selected sample of the study consisted of (120) employees' from the (157) department employees total number. Questionnaires were distributed to the study sample, however, (106) were returned by (84%) of the distributed questionnaires total.

The findings showed significant impact at level (α =0.05) of the dimensions of governance (participation, accountability, justice, independence, transparency, rules and regulations) on excellence at the Department.

The study recommended conducting more research and studies to identify the impacts of governance dimensions on excellence at other establishments. Moreover, it also recommended giving more attention towards having a comfortable environment to the employees to attain excellence.

Key Words: Governance, Excellence, Viewpoint, Islamic Governance, Justice, Independence, Regulations and instructions

مقدمة:

على الرغم من حداثة مفهوم الحاكمية في الوقت المعاصر، إلا أن جذورها مرتبطة بتعاليم الدين الإسلامي، فتعاليم الشريعة صالحة لكل زمان ومكان، ولها السبق في وضع الأسس العادلة التي ترسخ مبادئ الحاكمية من عدالة وشفافية ومساءلة ومسؤولية وغيرها من المبادئ، التي تعمل على إيجاد بيئة نقية تحكمها العدالة؛ فينعم المجتمع بالخير والرقي، ويحيا حياة طيبة.

ولمعرفة أثر تطبيق الحاكمية فقد تم اختيار دائرة الإفتاء العام في الأردن (موضوع الدراسة)؛ لما تقوم به من مهام متعددة ومتنوعة، نحو: الإشراف على شؤون الفتوى، وإعداد البحوث في الأمور المهمة والمسائل الحادثة، وتقديمها العديد من الخدمات المتنوعة، مثل: الفتاوى البحثية المكتوبة، والخدمات الإلكترونية المختلفة، واستخدام وسائل الاتصال الاجتماعي المتنوعة للإجابة عن التساؤلات والاستفسارات، ولهذه الأهمية جاءت الدراسة لبيان أثر الحاكمية من وجهة النظر الإسلامية على التميز بها، فمصطلح الحاكمية المترجم عن الإنجليزية إلى الحوكمة أو الحكمانية أو الحاكمية، الذي حظي بالكثير من الاهتمام في وقتنا الحاضر؛ لما له من أهمية في تحقيق التقدم والتميّز ، وأثرها على الأداء بشكل عام.

إن الحاكمية من وجهة النظر الإسلامية كانت هي السائدة منذ انتشار الرسالة الإلهية، وبدء الحكم الإسلامي الذي كان من أهم دعائمه العدل، والشورى، والمسؤولية، والمساءلة...، علما أن القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة – قولا وعملا وحكما – شاملة للعوامل التي تكوّن الحوكمة بما فيها من أبعاد .

وإذا نظرنا إلى التعريف المعاصر للحوكمة لا نجده يختلف عن النظرة الإسلامية سوى في فقدانه للبعد الشرعي، فالحاكمية الإسلامية هي النظام المراقب والمسير لجميع أفراد المؤسسة؛ إذ يتم تحديد المسؤوليات والواجبات، من أجل وصولهم إلى تحقيق مبادئ الحاكمية من مشاركة، وشفافية، وعدالة، ومساءلة، ومسؤولية، واستقلالية وفق أنظمة وتعليمات عادلة مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية، وإنشاء قنوات اتصال فاعلة بين المديرين والرؤساء والعاملين فيها لتحقيق أهداف الدائرة والرقابة عليه. فالحاكمية الإسلامية لا تقتصر على المبادئ العامة فقط، وإنما تتجاوزها إلى البعد الأخلاقي والوازع الديني الذي يجعل كل موظف في موقعه مسؤولا عن عمله أمام الله – عز وجل - ، ومراقبا لنفسه مراقبة ذاتية تدفعه إلى الشعور بالمسؤولية تجاه العمل الموكل إليه، وهذا بدوره يقودنا إلى التميز بجميع أشكاله، فالقيادة متميزة، والمرؤوسون متميزون، والخدمة بأشكالها متميزة؛ لأن الجميع يعلم ما له وما عليه من حقوق وواجبات.

وجاءت نصوص شرعية كثيرة ترشدنا إلى ضرورة تطبيق الأحكام الشرعية، والالتزام بها في الحياة العملية، نحو: الوفاء، والالتزام، والصدق، والأمانة، والتعاون، والعدل، والشورى؛ فإتقان العمل من مبادئ الحاكمية في الإسلام التي جاءت في الأحاديث الصحيحة، لأنها من الضمانات المهمة لإتقانه على أكمل وجه، لتصبح الحاكمية في تلك المؤسسات ثقافة وسلوكا إدرايا متميزا ورائدا، وليست مجرد نصوص جافة لا حياة فيها، فالتزام الدوائر والمنظمات بالمعايير والأسس الشرعية أصبح أمرا ضروريا، يلزم الدائرة بتطبيقها وتنفيذها.

مشكلة الدراسة:

من المشكلات التي عاينها الباحث الأول في مجال العمل في دائرة الإفتاء العام – مجتمع للدراسة الحالية – وجود ضعف في إتاحة الفرصة للموظفين في المشاركة، وتقديم اقتراحات تساعد على تقدم العمل، وبالتالي تقدمهم، وكذلك عدم وجود نظام أجور ومكافآت يضمن العدالة بين الموظفين، إضافة إلى عدم إعطاء الموظفين الحرية الكافية في التصرف في المواقف الطارئة.

وإن وجود هذه المشكلات في الدائرة ربما أوجد نوعاً من الضعف في العمل، ورفض التغيير والتطوير . ويرى الباحثان أن هذا كله ربما يعود إلى ضعف تطبيق الحاكمية داخل دائرة الإفتاء العام في الأردن.

وبناء على ما سبق فإن الغرض من هذه الدراسة هو قياس أثر الحاكمية من وجهة نظر إسلامية على التميز في دائرة الإفتاء العام في الأردن.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية مصطلح الحاكمية الذي يفسر الآلية التي تُدار بها دائرة الإفتاء في الأردن، ويوضحها، وكيفية مراقبتها من قبل أصحاب العلاقة بالدائرة، فهي تُعد الأداة التي تضمن كفاءة قيادة الدائرة من الاستفادة من جميع إمكانياتها ومواردها المتاحة؛ لضمان جودة الخدمات المقدمة؛ وتكمن أهمية هذه الدراسة أيضا في بناء إطار نظري مقترح للحاكمية من وجهة نظر إسلامية، وهدفها الأساسي هو استقصاء التطبيق العملي لمبادئ الحاكمية في دائرة الإفتاء في الأردن، وأثرها في التميز لدى موظفي الدائرة، وبذلك تتجسّد أهمية الدراسة في الآتي:

أولا: الأهمية النظرية: من المؤمّل أن تثري النتائج المتوقعة من الدراسة الأدب النظري حول موضوع الحاكمية من وجهة نظر إسلامية، وتميزها؛ فتسهم في إضافة علمية متواضعة حول هذا الموضوع وتطبيقه في كل بلد إسلامي، ويؤمّل أن تستفيد من هذه الدراسة المكتبات العامة والجامعات والباحثين، خصوصا فيما يتعلق بموضوع حاكمية المنظمات، وتطبيق مبادئها لتحقيق التميز فيها .

ثانياً: الأهمية التطبيقية: يؤمّل أن تتمكن دائرة الإفتاء من الاستفادة من توصيات هذه الدراسة، التي ستبنى على النتائج التي يتم التوصل إليها بالطريقة العلمية السليمة، وبتطبيق هذه التوصيات يؤمّل الوصول إلى مستوى عالٍ في تطبيق الحاكمية، وبالتالي إلى التميز. وإمكانية تطبيق النتائج المتوقعة من الدراسة في دائرة الإفتاء يؤمّل أن تستفيد من نتائجها المنظمات والباحثون عن طريث جعل هذه الدراسة مؤشرا لدراسات أخرى مشابهة، واستخدامها مرجعا لهم.

فرضيات الدراسة:

فرضية رئيسة مفادها: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) للحاكمية بأبعادها(:المشاركة، والمساءلة، والعدالة، والمسؤولية، والاستقلالية، والشفافية، والأنظمة والتعليمات) على التميز بأبعاده (تميز القيادة، وتميز المرؤوسين، وتميز الخدمة) في دائرة الإفتاء العام في الأردن.

وتنبثق عن الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

فرضية (1): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) للحاكمية بأبعادها(المشاركة، والمساءلة، والعدالة، والمسؤولية، والاستقلالية، والشفافية، والأنظمة والتعليمات) على تميز القيادة في دائرة الإفتاء العام في الأردن.

فرضية (2): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) للحاكمية بأبعادها(المشاركة، والمساءلة، والعدالة، والمسؤولية، والاستقلالية، والشفافية، والأنظمة والتعليمات) على تميز المرؤوسين في دائرة الإفتاء العام في الأردن.

فرضية (3): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) للحاكمية بأبعادها(المشاركة، والمساءلة، والعدالة، والمسؤولية، والاستقلالية، والشفافية، والأنظمة والتعليمات) على تميز الخدمة في دائرة الإفتاء العام في الأردن.

أنموذج الدراسة:

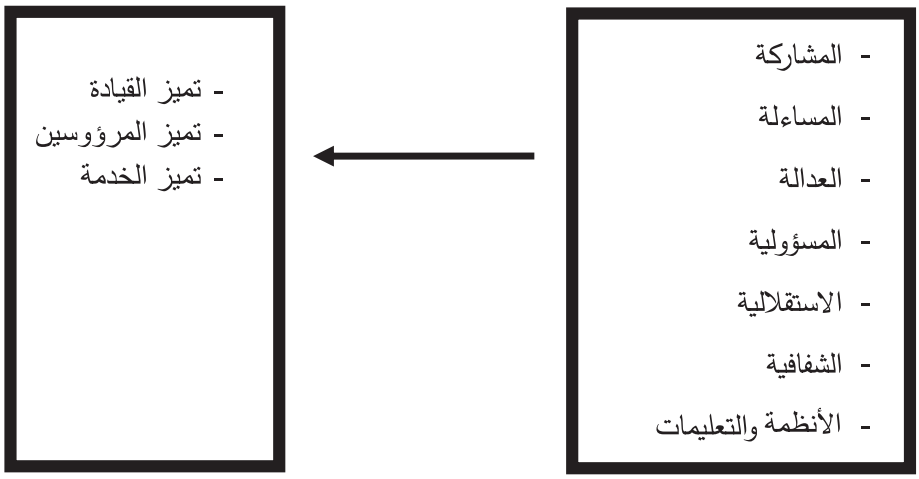

التعريفات الإجرائية:

الحاكمية من وجهة نظر إسلامية: هي النظام المراقب والمسير لجميع أفراد المؤسسة، فيتم تحديد المسؤوليات والواجبات؛ من أجل وصولهم إلى تحقيق مبادئ الحاكمية من مشاركة، وشفافية، وعدالة، ومساءلة، ومسؤولية، واستقلالية وفق أنظمة وتعليمات عادلة مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية، وإنشاء قنوات اتصال فاعلة بين المديرين والرؤساء والعاملين فيها لتحقيق أهداف المؤسسة، والرقابة عليها.

المشاركة: ويشير إلى المرونة في تشجيع العاملين على المشاركة في اتخاذ القرار، وإشعارهم أن لهم دورا مهما وفاعلا في الدائرة؛ مما يؤدي إلى رفع كفاءتهم وأدائهم، وزيادة إنتاجيتهم.

المساءلة: هي محاسبة العاملين عن الأعمال الموكله إليهم، ومحاسبتهم عن التزامهم بما أسند إليهم من مسؤولية، وتحملهم لنتائج عملهم.

العدالة: هي إعطاء العاملين جميع حقوقهم، من غير إفراط ولا تفريط، وحمايتهم، وتوزيع الأعمال والمكافآت والامتيازات والحوافز بإنصاف ومساواة دون ظلم ومحاباة.

المسؤولية: وهي التزام الشخص الممنوح له السلطة بأداء الأعمال، وتعهد بذلك، فيتم تأدية الدور الموكل له على أكمل وجه.

الاستقلالية: أي عدم وجود تأثير أو ضغوطات تؤثر على حيادية العمل، وعدم وجود تحيز لجهة معينة دون أخرى، والتصرف بنزاهة وموضوعية، وعدم التأثر بالأهواء أو المصالح الشخصية، وتعد الاستقلالية في الإسلام مبدأ ثابتا، لا تتغير بتغير الزمان والمكان.

الشفافية: تعني المكاشفة والمصارحة، والوضوح في جميع ما يحدث داخل الدائرة من المسائل المهمة والحساسة وغيرها، من أجل المساهمة في حلها بعيدا عن المثبطات، والتهديدات، والخوف من العقاب.

الأنظمة والتعليمات: وهي الضوابط والأسس التي تبين معالم الطريق التي تسير عليها المؤسسات بشكل قويم ومستقيم، وذلك يعني أن تكون الأنظمة والتعليمات عادلة، وتنفذ بنزاهة، وضمان مستوى عالٍ من الأمن والسلامة.

التميز: هو استثمار المؤسسة للفرص المخطط لها، والالتزام بأهمية الرؤية والهدف ووضوحهما؛ من أجل ضمان جودة المخرجات، وقد تمَّ قياس التميز عن طريق المتغيرات الآتية:

تميز القيادة: إدراك القيادة لمدى أهمية التواصل بينها وبين العاملين، وتحفيزهم، وتفويض الصلاحيات، وتقبلها للنقد البناء، وإزالة الحواجز بين القيادة وبين العاملين، ومد جسور التعاون فيما بينهم.

تميز المرؤوسين: مدى امتلاك المرؤوسين للمهارات والخبرات والمقدرة على التفكير الإبداعي، وعدم الجمود في العمل؛ من أجل تقديم معارف جديدة، فتميز المرؤوسين يدلّ على القوة في الفهم، ومعرفة ما هو المطلوب.

تميز الخدمة: تطبيق القيم والمهارات والمعارف التي تم تعلمها، والالتزام بها، وتطبيقها من قبل جميع الموظفين على اختلاف مستوياتهم الإدارية والثقافية داخل الدائرة.

حدود الدراسة :

أولا الحدود المكانية: ستقتصر الدراسة على دائرة الإفتاء العام في الأردن فقط.

ثانيا الحدود الزمانية: سيتم إجراء الدراسة الحالية خلال العام 2016.

ثالث الحدود البشرية: تتمثل الحدود البشرية من العاملين في المستويات الإدراية المختلفة من المديرين ورؤساء الأقسام والموظفين في دائرة الإفتاء الأردن.

رابعا الحدود العلمية: اقتصرت حدود الدراسة العلمية على الحاكمية من وجهة نظر إسلامية كمتغير (مستقل) بأبعاد ها: (المشاركة، والمساءلة، والعدالة، والمسؤولية، والاستقلالية، والشفافية، والأنظمة والتعليمات)، والمتغير التابع (التميز) بأبعاد ه :(تميز القيادة، وتميز المرؤوسين، وتميز الخدمة).

الإطار النظري والدراسات السابقة:

يسعى البحث إلى بيان أهمية الدراسة، ومفادها تقديم إطار نظري عن الحاكمية من وجهة نظر إسلامية على التميز في دائرة الإفتاء في الأردن بشكل خاص والمؤسسات الأخرى بشكل عام، مما يعزز من مكانتها ، وتحملها لتبعات العمل ، ومعالجة المخاطر التي تواجهها، وذلك من أجل الوصول إلى تحقيق الدائرة لرؤيتها ورسالتها المرجوة وفق الإمكانيات المتاحة، كون حاكمية العمل في الإسلام تتصف بخصائص ومقومات مستمدة من الشريعة الإسلامية، التي تحدد الأسس والقواعد التي تنظم عمل القيادة والمنظمة، وجميع العاملين فيها، وتنظيم علاقتهم بالمحيط الخارجي لهم، لذا فإن الإدراة في الإسلام تعدّ منهاجا شاملا للعبادات، والمعاملات، والأطر الأخلاقية التي يشد بعضها بعضا. (بورقبة ، 2009).

وكما هو معلوم فإن تفعيل الحاكمية يقودنا إلى صياغة خطوات وآليات النجاح والتميز، ويتم ذلك عن طريق تفاعل القيادة مع مرؤوسيها، وإيجاد القدرات والكفاءات المميزة التي تؤهلها، وتجعلها قادرة على التعامل باحترافية ومهنية عالية في الحاضر والمستقبل على حد سواء. لذلك اهتم الباحثون بموضوع الحاكمية؛ لأن التقدم المستقبلي يعتمد على تحليل مبادئ الحاكمية، وتفسيرها؛ لتصحيح الأخطاء، ومعالجة الاختلالات التي قد تحدث (Kauzya,2003).

فيعدّ مفهوم الحاكمية من المفاهيم الحادثة في العصر الحديث، واهتم به في التسعينيات، وبرزت الحاجة لاستخدامه مع ظهور التحديات التي أثرت على الإدراة، من أجل تحقيق مبادئ الشفافية، والمشاركة، والمساءلة، والمسؤولية؛ وبالتالي تحقيق بقاء ونمو المنظمة (الغالبي وجليميران، 2005).

ووضح (Freeland,2007) أنها عبارة عن نظام تطبيقي يؤدي إلى انسيابية الأعمال والتصرفات، التي تتميز بنزاهتها داخل المنظمة، وما تمارسه القيادة من التوجيه والإدراة والإشراف داخل المنظمة وخارجها على حد سواء.
وعرفها (Wheelen & Hunger, 2012) أنها مجموعة من القواعد والأسس ذات المضامين المتجانسة، التي تعمل على إنشاء منظمات تتوفر لديها مبادئ الشفافية والمساءلة والمسؤولية؛ مما يؤدي إلى توزيع المهام والواجبات على الوحدات الإدراية، التي تعد من ناحية فنية هي المسؤولة عن إدراة المنظمة، ومتابعة سير العمل فيها.
ويرى (كريم، 2006) أن الحاكمية تشير إلى مجموع العمليات المتعلقة باتخاذ القراررات، ووضعها موضع التنفيذ، لذا فإن الحاكمية تعني المنهج في التوجة المرن الفعال، الذي يؤدي إلى جودة مخرجات العمل، ونزاهته.
وأما الحاكمية في الإسلام فهي ليست جديدة، ولا غريبة عنه؛ لأنها بما تتمتع به من خصائص وصفات مستمدة من خصائص النظام الإسلامي العادل، الذي يعطي كل ذي حق حقة، وينشئ مجتمعا مستقيما وعادلا، مجتمعا أخلاقيا يحقق العدل والمساواة في جميع جوانب الحياة.
فالإسلام له السبق في إرساء أسس الحاكمية الإسلامية وقواعدها، ويتجلى ذلك من خلال تطبيق القول بالعمل، وأثره سلوكيا على الأفراد والمنظمات وعلى المجتمع، فلم يترك شيئا إلا وضحه، وبينه، وفسره، وأجلى الغموض عنه، والنصوص الدالة على ذلك كثيرة. منها قوله تعالى: {وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ} النحل/ 89 .(أبوطنجة، 2008)
ومن المعلوم أن إدراة الأمور الدينية والدنيوية في عهد النبوة كانت بإشرافه وتعليماته وتوجيهاته صلى الله عليه وسلم، من إدراة الدولة إلى إدراة الأفراد كلها تتم من خلاله صلى الله عليه وسلم، ثم سار من بعده على خطاه، وعلى منهجيته؛ فتحقق الرقي والازدهار للمجتمع الإسلامي، والاستمرار في التطوير والإبداع والابتكار وعمارة الكون؛ كلها أمور حث عليها الإسلام، ورغب فيها، وأمر الإنسان بعمارة الأرض، وإداراتها، واستغلال مواردها، ويأتي هذا التوجيه من خلال الآيات القرآنية. مثل قوله تعالى: (هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا) هود/ 61.(دراحي،2004).
وتظهر الحاجة إلى ضرورة تطبيق مبادئ الحاكمية الإسلامية، كونها تسهم في تنظيم العمل الإدراي المنظم والمؤصل، وتسهيله، ويأتي بوضوح بنود العقود، وبيان شروطها والأحكام المتعلقة بها بمنتهى الدقة والوضوح من الناحيتين الدينية والتنظيمية، وخلوهما من الخديعة، أو الغش، أو الجهالة، أو الغرر الناتج عن عدم الوضوح، والضبابية في فهم العقود.(مريم،2015)
وإنن مبادئ الحاكمية في وقتنا المعاصر ترتكز على أسس واضحة ذات مكانة عالية في تحقيق ما تصبوا إليه جميع المنظمات على اختلافها في تحقيق النجاح والتفوق، والتميز على غيرها من المنظمات الأخرى، فقام الباحثان بتحديد سبعة مبادئ للحاكمية، وهي: المشاركة، والمساءلة، والعدالة، والمسؤولية، والاستقلالية، والشفافية. والأنظمة والتعليمات. ودراسة هذه المبادئ من منظور إسلامي، فلم يتناول الباحثون هذا الموضوع كمتغير يمكن أن يكون له أثر كبير في تميز المنظمات، أو أدائها، وقد تم الرجوع إلى دراسات سابقة قام بها الكثير من الباحثين السابقين، وفيما يلي بعض هذه الدراسات:

دراسة فرحان، عبد القادر (2014) بعنوان الحوكمة في المصارف الإسلامية اليمنية: دراسة تطبيقية، إذ ركزت الدراسة على معرفة أساسيات الحوكمة في المصارف الإسلامية، وبينت نتيجة الدراسة حصول المصارف الإسلامية اليمنية على مستوى متوسط في تطبيق تلك المبادئ.

دراسة بوهراوة، بوكروشة، (2015) بعنوان حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية: تجربة البنك المركزي الماليزي. وعملت هذه الدراسة على دراسة مدى تأثر حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية بالأزمات المالية العالمية، وكانت نتيجة الدراسة ضرورة فهم الأسس الشرعية للحاكمية الإسلامية، وتقدير جهود البنك المركزي الماليزي في إرساء الأسس المنظمة لعمل المؤسسات المالية الإسلامية.

دراسة إسماعيل (2010) بعنوان العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية، وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعين المصرفي والصناعي، فهدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين مبادئ الحاكمية المؤسسية، وجودة التقارير المالية، وكانت نتيجة الدراسة وجود علاقة بين هذه المبادئ وجودة التقارير المالية.

دراسة بورقبة (2009) بعنوان الحوكمة في المصارف الإسلامية، وهدفت الدراسة للتميز بين الحوكمة في المصارف التقليدية والإسلامية، والتفريق بينهما، وكانت نتيجة هذه الدراسة ضرورة إيلاء المزيد من العناية والاهتمام بتطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية.

دراسة الداعور (2008) بعنوان مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية،

وكانت نتيجة الدراسة أن تطبيق معايير الحوكمة في بلديات الضفة الغربية قد حصل على نتيجة متوسطة من وجهة نظر أعضائها.

دراسة العبدلي (2012) أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة التدقيق الداخلي: دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، فتم قياس هذا الأثر، وكانت نتيجة الدراسة وجود تأثير ملموس لتطبيق دعائم الحاكمية في جودة التدقيق الداخلي في هذه الشركات.

دراسة أبو حمام (2009) أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية، وكانت نتيجة الدراسة أن تطبيق قواعد الحوكمة له دور كبير في المساهمة في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

دراسة هدى (2015) بعنوان الحوكمة ودورها في فعالية واستقلالية المراجعة الخارجية: دراسة ميدانية لمؤسسة الإسمنت عين توتة، وكانت نتيجة الدراسة وضوح دور الحوكمة في استقلالية المراجعة الخارجية في المجتمع المبحوث، وفعاليتها.

دراسة نويقة (2014) بعنوان أثر تمكين فرق العمل في تحقيق التميز التنظيمي في جامعة الطائف: دراسة تطبيقية، وكانت نتيجة الدراسة وجود مستوى عال من تمكين فرق العمل والتميز التنظيمي للمستجيبين، وبينت أن هنالك أثرا إيجابيا في تمكين فرق العمل في تعزيز مبادئ التميز التنظيمي.

دراسة الخرشة وآخرون (2013) بعنوان أثر عوامل التغيير على تحقيق التميز التنظيمي: شركة البوتاس العربية نموذجا، وكانت نتيجة الدراسة أن تصورات العاملين لعوامل التغيير كانت متوسطة، وأن تصوراتهم للتميز التنظيمي كان مرتفعا، وأن هنالك أثرا لعوامل التغيير على التميز التنظيمي.

دراسة (Safieddine, 2009) التي هدفت لتسليط الضوء على نظرية الوكالة؛ أي الفصل بين الملكية، والسيطرة التي يعمل بها في البنوك الإسلامية، والتي تلتزم بالأحكام الشرعية وبين البنوك التقليدية ، كما فحصت الدراسة العلاقة بين تطبيق مبادئ الحاكمية، مثل: الشفافية، والمساءلة، والمسؤولية، والعدالة، وأثرها على البنوك الإسلامية. وأظهرت النتائج أن التزام البنوك الإسلامية بمبادئ الحوكمة المستمدة من الشريعة الإسلامية ذو أثر إيجابي على أداء البنوك الإسلامية .

دراسة (Hamid, A., et. al. 2011) التي هدفت إلى معرفة مدى حجم تأثر المؤسسات المالية الإسلامية مع غيرها من المؤسسات الغربية خلال الأزمة المالية الآسيوية في المدة الزمنية الواقعة بين 1996-1998، والركود الاقتصادي في الآونة الأخيرة بسبب أزمة الرهن العقاري في الفترة 2008-2009 . وأجريت في ماليزيا، وكانت نتيجة هذه الدراسة وجود العديد من الاختلافات بين حوكمة الشركات الإسلامية وغير الإسلامية، وأن الفهم العميق لهذا الاختلاف يبين أن الإسلام يمثل بقيمه وخصائصه الفريدة في حوكمة الشركات من خلال الحفاظ على مبدأ الأخلاق الاجتماعية ليس فقط لمساهمي الشركة، ولكن لجميع أصحاب المصلحة؛ لأنها تعتمد في مبادئها على معرفة التوحيد، ومعرفة الأدوار الوظيفية للشركة، التي تعمل من خلال قواعد الشريعة الإسلامية، نحو: الشفافية، والثقة، والأمانة، والعدل، والمساواة، والمسؤولية، والشورى، والالتزام بأحكام الإسلام.

دراسة (Klapper and Love, 2002) التي هدفت إلى فحص العلاقة بين مستوى الحاكمية داخل المؤسسة والبيئة القانونية في الأسواق الجديدة، وخلصت نتيجة الدراسة إلى أن هنالك اختلافا كبيرا لمستويات تطبيق الحاكمية للدول الناشئة، وأن الحاكمية المنخفضة تكون على الأغلب في الدول ذات الأنظمة القانونية المنخفضة، وأن أفضل أداء تشغيلي وتقييم سوقي يكون مرتبطاً مع أعلى مستوى في تطبيق الحاكمية المؤسسية.

دراسة (Ramahi, et. al. 2014)، وهدفت لتحديد مدى تطبيق أسس حوكمة الشركات في الشركات المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان، ومبادئها، وجاءت نتيجة الدراسة أن هنالك تطبيقا قويا لحوكمة الشركات في الشركات المدرجة في السوق الأول، وأن هناك انخفاضا ملحوظا في وعي الموظفين في الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول بأهمية الحوكمة، ووجود انخفاض في إخفاء المعلومات المالية وغير المالية من المساهمين، وانخفاض في وجود القوانين التي تحدد نسبة مساهمة في الشركة من الجمهور العادي.

دراسة (Duztas, 2008) التي هدفت إلى تحليل حوكمة الشركات، ومدى النضج في تكنولوجيا المعلومات، ومعرفة مستوى أداء لعينة معينة من الشركات المتداولة في تركيا، وأظهرت النتائج أن ممارسات الحوكمة وتفعيل تكنولوجيا المعلومات لها أثر إيجابي على أداء الشركات التركية.

دراسة (Kassar &Nidawiy, 2014)، وهدفت إلى معرفة أهمية مبادئ حوكمة المؤسسات من الناحية النظرية والتطبيقية، وأظهرت نتيجة الدراسة أن هناك تطبيقا لمبادئ حوكمة الشركات في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، وأن هنالك زيادة فهم وإدراك من قبل إدارات الشركات الصناعية المساهمة في مبادئ حوكمة الشركات.

دراسة (Zedan &Nassar, 2014) التي هدفت إلى اختبار أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية وأداء الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، وتوصلت الدراسة إلى أن أداء الشركة يتأثر بشكل موجب بآليات الحاكمية المؤسسية.

19 دراسة (Ryan, & C. 2000) التي هدفت إلى استخلاص مجموعة من المبادئ العامة لحوكمة الشركات في القطاع العام في ولاية كوينزلاند في استراليا، وكانت نتيجة الدراسة أن الشركات المملوكة للحكومة، التي طبقت مبادئ الحوكمة، قد حققت أفضل النتائج في معظم هيئات القطاع العام الأخرى.

يختلف هذا البحث عن الأبحاث السابقة، أنه يمثل محاولة لفهم الحاكمية من وجهة نظر إسلامية على التميز في دائرة الإفتاء العام في الأردن. ويبحث عن المشاكل والحلول التي اقترحتها الأبحاث السابقة، وتقييم نتائجها، والخروج بتوصيات مقترحة من خلالها.

منهجية الدراسة:

تعد هذه الدراسة وصفية تحليلية، تعتمد في إنجازها على البيانات المستمدة من الكتب والدوريات والأبحاث السابقة, لقياس أثر الحاكمية من وجهة نظر إسلامية على التميز في دائرة الإفتاء العام في الأردن.

مجتمع الدراسة وعينتها:

مجتمع الدراسة هو دائرة الإفتاء العام في الأردن، وتكونت وحدة المعاينة من العاملين في المستويات الإدراية المختلفة من المديرين ورؤساء الأقسام والموظفين فيها، وبلغ عددهم 157 موظفا. أما عينة الدراسة فتم اختيار عينة عشوائية حجمها 120، إذ وزعت عليهم الاستبانة، وتم استرداد 106 استبانة؛ أي ما نسبته 84% من حجم العينة. والجدول رقم (1) يبين التكرارات والنسب المئوية لوصف المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة الذين كانوا كلهم من الذكور:

جدول (1): وصف المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
العمر	25- أقل من 30 سنة	9	%8.5
	من 30- أقل من 35	23	%21.7
	من 35- أقل من 40	20	%18.9
	من 40- أقل من 45	35	%33.0
	45 سنة فأكثر	19	%17.9
	الكلي	106	%100
	ثانوية عامة	6	%5.7
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	16	%51.1
	بكالوريوس	30	%28.3
	دبلوم عال	7	%6.6
	ماجستير	27	%25.5
	دكتوراه	20	%18.9
	الكلي	106	%100
	أقل من 3 سنوات	5	%4.7

سنوات الخبرة في الوظيفة	من 3 سنوات أقل من 5 سنوات	17	%16.0
	من 5 سنوات أقل من 10سنوات	43	%40.6
	من 10 سنوات فأكثر	41	%38.7
	الكلي	116	%100
المسمى الوظيفي	مدير	9	%9.3
	رئيس قسم	28	%26.4
	رئيس شعبة	5	%4.7
	موظف	64	% 59.6
	الكلي	106	%100

أداة الدراسة:

استخدمت الاستبانة أداة للدراسة، التي تم تصميمها لجميع البيانات، وتكونت من جزئين، هما: الجزء الأول: خصص للمتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة: (العمر، والمؤهل العلمي، والخبرة، والمسمى الوظيفي). والجزء الثاني: خصص لدراسة فقرات أبعاد المتغير المستقل، وهو الحاكمية من وجهة نظر إسلامية، وفقرات أبعاد المتغير التابع وهو التميز.

صدق الأداة:

تم عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين المختصين في الإدراة وإدراة الأعمال من أساتذة الجامعات من حملة الدكتوراه.

ثبات الأداة:

تم استخراج معامل ثبات الأداة، باستخدام كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha، والجدول (2) يبين معاملات الثبات لأداة الدراسة وأبعاد ها.

جدول (2): معامل ثبات الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبانة (كرونباخ ألفا)

المحور	المجال	قيمة (α) ألفا
المتغير المستقل الحاكمية	المشاركة	0.840
	المساءلة	0.773
	العدالة	0.799
	المسؤولية	0.806
	الشفافية	0.756
	الاستقلالية	0.837
	الأنظمة والتعليمات	0.854
المتغير التابع التميز	تميز القيادة	0.884
	تميز المرؤوسين	0.777
	تميز الخدمة	0.851
أداة الدراسة ككل		0.956

يتضح من الجدول (2) أن معاملات الثبات مرتفعة، مما يجعل أداة الدراسة قابلة لأغراض البحث العلمي، ومناسبة له.

تم تحليل البيانات إحصائيا باستخدام الرزمة الإحصائيـــة للعلوم الاجتماعيـــة (SPSS) 18؛ وذلك للتأكد من ثبات أداة الدراسة، واستخراج خواص العينة، واختبار فرضيات الدراسة.

نتائج الدراسة:

استعمل التدريج التالي لإيجاد درجة التقدير لكل بعد من أبعاد الدراسة حسب جدول (3):

جدول (3) درجة التقدير لكل بعد من أبعاد الدراسة:

المتوسطات الحسابية	درجة الاتفاق
من 1.00 أقل من 2.33	مستوى منخفض
من 2.34 أقل من 3.67	مستوى متوسط
من 3.68 إلى 5.00	مستوى عال

وكانت النتائج على النحو الآتي:

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع أبعاد الدراسة.

المحور	رقم المجال	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
الحاكمية	1	المشاركة	3.49	0.72	متوسطة
	2	المساءلة	3.75	0.55	عالية
	3	العدالة	3.31	0.78	متوسطة
	4	المسؤولية	3.68	0.71	عالية
	5	الشفافية	4.04	0.55	عالية
	6	الاستقلالية	3.58	0.70	متوسطة
	7	الأنظمة والتعليمات	3.70	0.62	عالية
		الدرجة الكلية للحاكمية	3.65	0.49	متوسطة
التميز	1	تميز القيادة	3.45	0.80	متوسطة
	2	تميز المرؤوسين	3.79	0.53	عالية
	3	تميز الخدمة	3.11	0.52	متوسطة
		الدرجة الكلية للتميز	3.45	0.53	متوسطة

يبين الجدول (4) أن المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدارسة على المتغير المستقل (الحاكمية) يساوي (3.65). وبانحراف معياري (0.49)، وبدرجة تقدير متوسطة؛ مما يعني أن أفراد العينة لم يبدوا أن تطبيق الحاكمية قد وصل مستوى عاليا. وأن المجال الخامس الشفافية جاء في المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي (4.04)، وبانحراف معياري (0.55)، وبدرجة تقدير عالية، وجاء المجال الثالث العدالة في المرتبة السابعة والأخيرة بمتوسط حسابي(3.31). وبانحراف معياري(0.78). وبدرجة تقدير متوسطة، وتشير هذه النتائج بناء على المقاييس المعتمدة في الدارسة الحالية إلى أن دائرة الإفتاء العام لديها جوانب عالية ومتوسطة في مبادئ الحاكمية، وأن هنالك مجالات مرتفعة أكثر من غيرها.

أما أبعاد المتغير التابع (التميز) فقد بلغت المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على أداة الدراسة (التميز) قيمة تساوي (3.45)، وبدرجة تقدير متوسطة، وأن المجال الثاني تميز المرؤوسين جاء في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي بلغ (3.79). وانحراف معياري بلغ (0.53)، وبدرجة تقدير عالية، وحصل المجال الثالث تميز الخدمة على المرتبة الثالثة والأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.11)، وانحراف معياري بلغ (0.52)، وبدرجة تقدير متوسطة.

اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار الفرضية الرئيسة التي نصها: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) للحاكمية بأبعاد ها: (المشاركة، والمساءلة، والعدالة، والمسؤولية، والاستقلالية، والشفافية، والأنظمة والتعليمات)، على التميز بأبعاده (تميز القيادة، وتميز المرؤوسين، وتميز الخدمة) في دائرة الإفتاء العام في الأردن.

تم إجراء اختبار الانحدار المتعدد لقياس أثر الحاكمية بأبعادها السبعة على التميز بأبعاده الثلاثة في دائرة الإفتاء العام في الأردن، عند مستوى الدلالة (α=0.05).

بعد التأكد من تحقق شروط إجراء الانحدار المتعدد وذلك على النحو التالي:

إن البيانات التي جمعت من عينة الدراسة حول المتغير التابع تحقق شروط استخدام الانحدار المتعدد؛ إذ إنها تخضع لتوزيع طبيعي حسب نظرية تقارب التوزيعات Central Limit Theorem نهاية النزعة المركزية، فإن حجم العينة أكبر من 30 . ((Abu-Salih & Awad 1990)، وهذا ينطبق على جميع أبعاد المتغير التابع الثلاثة، إضافة إلى ذلك فإن معاملات الارتباط الداخلية لم تكن عالية حسب قيم (VIF) التي ذكرت في الجدول، فكانت كلها أقل من5.

وكانت نتائج الانحدار المتعدد تتضح في الجدول (5).

جدول (5): تحليل التباين لانحدار التميز على الحاكمية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig.
Regression	20. 705	7	2.958	34.681	.000[a]
Residual	8.358	98	.085		
Total	29.063	105			

معامل التحديد R^2= .712 معامل الارتباط R=.844

يتضح من جدول (5) أن اختبار تحليل التباين للانحدار ذو معنوية عند مستوى دلالة (α=0.05)، فكانت قيمة (F المحسوبة) تبلغ (34.68) أكبر من قيمة (F الجدولية)، والبالغة (2.12)، وكان مستوى الدلالة (Sig = 0.000) أقل من ($\alpha = 0.05$)؛ مما يدل على أن نموذج الانحدار جيد، وتدل هذه النتيجة على رفض الفرضية الصفرية، ووجود أثر للحاكمية على التميز؛ أي أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) للحاكمية بأبعادها (المشاركة، والمساءلة، والعدالة، والمسؤولية، والاستقلالية، والشفافية، والأنظمة والتعليمات)، على التميز بأبعاده (تميز القيادة، وتميز المرؤوسين، وتميز الخدمة) في دائرة الإفتاء العام في الأردن.

أما قيمة معامل التحديد 0.712 فتعني أن (71.2%) من التباين الكلي قد فسره نموذج الدراسة بأبعاد المتغير المستقل السبعة، والباقي (28.8%) تفسره عوامل أخرى لم تشملها الدراسة.

ولتحديد معاملات الانحدار تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لجميع عوامل المتغير المستقل لبيان أثرها على المتغير التابع.

2 ايجاد معاملات معادلة الانحدار المتعدد

يشير الجدول (6) إلى قيم معاملات الانحدار لأبعاد المتغير المستقل على النحو التالي:

جدول (6) معاملات انحدار التميز على الحاكمية

النموذج	المعاملات		T	المعنوية	الارتباطات الداخلية	
المتغير المستقل	B	الخطأ لمعياري	المعاملات المعيارية Beta		Tolerance	VIF
الثابت	.297	.262		1.133	.260	
المشاركة	.057	.055	.078	1.027	.307	.515	1.942
المساءلة	.077	.073	.080	1.058	.293	.515	1.943
العدالة	.018	.054	.027	.335	.739	.460	2.173
المسؤولية	.123	.073	.166	1.695	.093	.307	3.255
الشفافية	.080	.066	.083	1.204	.232	.612	1.634
الاستقلالية	.229	.066	.304	3.470	.001	.381	2.624
الأنظمة والتعليمات	.275	.069	.324	3.995	.000	.445	2.245

يوضح الجدول (6) إلى أن المتغيرات المستقلة (الاستقلالية، والأنظمة والتعليمات) لها أثر ذو دلالة إحصائية على التميز، إذ بلغت قيمة (t المحسوبة للاستقلالية) (3.470) . وهي قيمة أعلى من قيمة (T الجدولية)البالغة(1.98) في حين بلغت قيمة (t المحسوبة للأنظمة والتعليمات) (3.995) . وهي قيمة أعلى من قيمة (T الجدولية) البالغة(1.98)، وكذلك مستوى دلالة إحصائية أقل من القيمة المحددة (0.05)، وبالتالي فإنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05=) لبعدي (الاستقلالية والأنظمة والتعليمات) على التميز في دائرة الإفتاء العام في الأردن.

ومن خلال قيمة معاملات الانحدار المعيارية (Beta) يتضح أن الأنظمة والتعليمات كان لها الأثر الأكبر على المتغير التابع (التميز) وهو (0.324).

ويتضح من الجدول (6) أن المتغيرات المستقلة (المشاركة، والمساءلة، والعدالة، والمسؤولية، والشفافية) لم يكن لها أثر دال إحصائيا في التميز، فلم تحصل أي منها على قيمة معنوية أصغر من 0.05، أما قيم (VI) . فكانت كلها أقل من 5؛ أي أن الارتباطات الداخلية لعوامل المتغير المستقل لم تكن عالية، وبالتالي تم أخذها كلها في النموذج.

وقد انبثق عن الفرضية الرئيسة الأولى الفرضيات الفرعية الأولى والثانية والثالثة:

اختبار الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) للحاكمية بأبعادها (المشاركة، والمساءلة، والعدالة، والمسؤولية، والاستقلالية، والشفافية، والأنظمة والتعليمات)،على تميز القيادة في دائرة الإفتاء العام في الأردن.

ومن أجل اختبار فرضية الدراسة تم إجراء اختبار الانحدار المتعدد لمعرفة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للحاكمية بأبعادها على تميز القيادة في دائرة الإفتاء العام في الأردن عند مستوى (α =0.05).

اختبار الانحدار المتعدد:

تم استخدام الانحدار المتعدد والنتيجة تظهر في الجدول (7) نتائج تحليل التباين لانحدار تميز القيادة على الحاكمية بأبعادها السبعة.

جدول (7): نتائج الانحدار (ANOVA For Regression)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig
Regression	50.503	7	7.215	42.949	.000a
Residual	16.462	98	.168		
Total	66.965	105			

معامل التحديد R^2= .737 معامل الارتباط R=.868

بلغ معامل ارتباط المتغير المستقل الحاكمية والمتغير التابع تميز القيادة ما قيمته (.868)، وقيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (.737) وعليه فإن المتغيرات المستقلة للحاكمية استطاعت أن تفسر(75.4%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع تميز القيادة وما تبقى يعزى لعوامل أخرى. ويتضح من جدول (18) أن اختبار تحليل التباين للانحدار ذو معنوية عند مستوى دلالة (α=0.05)، فكانت قيمة (F المحسوبة) تبلغ (42.95)، وهي أكبر من قيمة (F الجدولية)، والبالغة (2.12)، وكان مستوى الدلالة البالغة (Sig = 0.000) أقل من (0.05)؛ مما يدل على أن نموذج الانحدار جيد، وتدل هذه النتيجة على رفض الفرضية الصفرية ووجود أثر للحاكمية على التميز؛ أي أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α = 0.05) للحاكمية بأبعادها (المشاركة، والمساءلة، والعدالة، والمسؤولية، والاستقلالية، والشفافية، والأنظمة والتعليمات) على تميز القيادة في دائرة الإفتاء العام في الأردن.

ولتحديد معاملات الانحدار تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لجميع عوامل المتغير المستقل لبيان أثرها على المتغير التابع (تميز القيادة).

3- إيجاد معاملات معادلة الانحدار المتعدد

يشير الجدول(8) إلى قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات الإحصائيةن وهي:

جدول (8) معاملات الانحدار Coefficients للفرضية الفرعية الأولى

النموذج	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
المتغير المستقل	B	Std. Error	Beta		
الثابت	-.409	.368		-1.112	.269
المشاركة	.205	.078	.185	2.647	.009
المساءلة	-.052	.102	-.036	-.514	.609
العدالة	.114	.075	.112	1.522	.131
المسؤولية	.048	.102	.042	.470	.639
الشفافية	-.175	.093	-.121	-1.886	.062
الاستقلالية	.299	.092	.262	3.233	.002
الأنظمة والتعليمات	.654	.096	.509	6.784	.000

يوضح الجدول (8) إلى أن المتغيرات المستقلة (المشاركة، والاستقلالية، والأنظمة والتعليمات) لها أثر ذو دلالة إحصائية على تميز القيادة، فبلغت قيمة (t المحسوبة للمشاركة) (2.647)، وهي قيمة أعلى من قيمة (T الجدولية) . والبالغة (1.98)، وبلغت قيمة (t المحسوبة للاستقلالية) (3.233). وهي قيمة أعلى من قيمة (T الجدولية) . والبالغة(1.98)، في حين بلغت قيمة (T المحسوبة للأنظمة والتعليمات) (6.784) . وهي قيمة أعلى من قيمة (T الجدولية)، والبالغة(1.98)، وكذلك مستوى دلالة إحصائية أقل من القيمة المحددة (0.05)، وبالتالي فإنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05=) للحاكمية بأبعادها (المشاركة، والاستقلالية، والأنظمة والتعليمات) على تميز القيادة في دائرة الإفتاء العام في الأردن.

ويتضح من الجدول (8) أن المتغيرات المستقلة (المساءلة، والعدالة، والمسؤولية، والشفافية) لم يكن لها أثر دال إحصائيا في تميز القيادة في دائرة الإفتاء العام في الأردن.

إذ بلغت قيمة (tالمحسوبة) قيمة أقل من قيمتها الجدولية. وعلى مستوى دلالة إحصائية أعلى من القيمة المحددة(0.05)، وبالتالي فإنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(0.05) للحاكمية بأبعادها (المساءلة، والعدالة، والمسؤولية، والشفافية) على تميز القيادة في دائرة الإفتاء العام في الأردن.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) للحاكمية بأبعادها (المشاركة، والمساءلة، والعدالة، والمسؤولية، والاستقلالية، والشفافية، والأنظمة والتعليمات)، على تميز المرؤوسين في دائرة الإفتاء العام في الأردن.

ومن أجل اختبار فرضية الدراسة تم إجراء اختبار الانحدار المتعدد لمعرفة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للحاكمية بأبعادها (المشاركة، والمساءلة، والعدالة، والمسؤولية، والاستقلالية، والشفافية، والأنظمة والتعليمات)، على تميز المرؤسين في دائرة الإفتاء العام في الأردن عند مستوى (α =0.05).

اختبار الانحدار المتعدد:

تم استخدام الانحدار المتعدد والنتيجة تتضح في الجدول (9) نتائج تحليل التباين لانحدار تميز المرؤوسين على الحاكمية بأبعادها السبعة.

جدول (9): نتائج الانحدار (ANOVA For Regression)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig
Regression	15.630	7	2.233	15.932	.000a
Residual	13.734	98	.140		
Total	29.364	105			

معامل الارتباط .532 =R^2 معامل التحديد730.=R

يتضح من جدول (9) أن اختبار تحليل التباين للانحدار ذو معنوية عند مستوى دلالة (α=0.05)، فكانت قيمة (F المحسوبة) تبلغ (15.93)، وهي أكبر من قيمة (F الجدولية)، والبالغة (2.12)، وكان مستوى الدلالة البالغة (Sig 0.000 =) أقل من (0.05)، مما يدل على أن نموذج الانحدار جيد، وتدل هذه النتيجة على رفض الفرضية الصفرية، ووجود أثر للحاكمية على التميز؛ أي أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α = 0.05) للحاكمية بأبعادها (المشاركة، والمساءلة، والعدالة، والمسؤولية، والاستقلالية، والشفافية، والأنظمة والتعليمات) على تميز المرؤوسين في دائرة الإفتاء العام في الأردن. ولتحديد معاملات الانحدار تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لجميع عوامل المتغير المستقل لبيان أثرها على المتغير التابع (تميز المرؤوسين).

4- **إيجاد معاملات معادلة الانحدار المتعدد**

يشير الجدول(10)إلى قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات الإحصائية، وهي:

جدول (10) قيمة معاملات الانحدار Coefficients للفرضية الفرعية الثانية:

النموذج	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
المتغير المستقل	B	Std. Error	Beta		
الحاكمية	1.191	.336		3.546	.001
المشاركة	-.031	.071	-.042	-.440	.661
المساءلة	.065	.093	.067	.694	.490
العدالة	-.123	.069	-.182	-1.789	.077
المسؤولية	.278	.093	.372	2.981	.004
الشفافية	.170	.085	.177	2.006	.048
الاستقلالية	.322	.084	.427	3.816	.000
الأنظمة والتعليمات	.002	.088	.003	.028	.978

يوضح الجدول (10) إلى أن المتغيرات المستقلة (المسؤولية، والشفافية، والاستقلالية) لها أثر ذو دلالة إحصائية في تميز المرؤوسين، فبلغت قيمة قيمة (t المحسوبة للاستقلالية) (3.816). وهي قيمة أعلى من قيمة (T الجدولية) . والبالغة(1.98)، في حين بلغت قيمة (T المحسوبة للشفافية) (2.006) . وهي قيمة أعلى من قيمة (T الجدولية). والبالغة(1.98)، في حين بلغت قيمة (T المحسوبة للاستقلالية) (3.816) . وهي قيمة أعلى من قيمة (T الجدولية). والبالغة(1.98)، وكذلك مستوى دلالة إحصائية أقل من القيمة المحددة (0.05)، وبالتالي فإنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) للحاكمية بأبعادها (المسؤولية، والشفافية، والاستقلالية) على تميز المرؤوسين في دائرة الإفتاء العام في الأردن.

ومن خلال قيمة معاملات الانحدار المعيارية (Beta) يتضح أن الاستقلالية كان لها الأثر الأكبر على المتغير التابع (تميز المرؤوسين).

ويتضح من الجدول (10) أن المتغيرات المستقلة (المشاركة، والمساءلة، والعدالة، والأنظمة والتعليمات) لم يكن لها أثر دال إحصائيا في تميز المرؤوسين في دائرة الإفتاء العام في الأردن.

إذ بلغت قيمة (t) المحسوبة قيمة أقل من قيمتها الجدولية، وعلى مستوى دلالة إحصائية أعلى من القيمة المحددة(0.05)، وبالتالي فإنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(0.05) للحاكمية بأبعادها (المشاركة، والمساءلة، والعدالة، والمسؤولية، والشفافية) على تميز المرؤوسين في دائرة الإفتاء العام في الأردن.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) للحاكمية بأبعادها (المشاركة، والمساءلة، والعدالة، والمسؤولية، والاستقلالية، والشفافية، والأنظمة والتعليمات) على تميز الخدمة في دائرة الإفتاء العام في الأردن.

ومن أجل اختبار فرضية الدراسة تم إجراء اختبار الانحدار المتعدد لمعرفة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للحاكمية بأبعادها (المشاركة، والمساءلة، والعدالة، والمسؤولية، والاستقلالية، والشفافية، والأنظمة والتعليمات) على تميز الخدمة في دائرة الإفتاء العام في الأردن عند مستوى (α =0.05).

اختبار الانحدار المتعدد:

تم استخدام الانحدار المتعدد والنتيجة تظهر في الجدول (11) نتائج تحليل التباين لانحدار تميز الخدمة على الحاكمية بأبعادها السبعة.

جدول(11) النتائج تحليل التباينANOVA للفرضية الفرعية الثالثة:

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig
Regression	13.189	7	1.884	11.957	.000a
Residual	15.442	98	.158		
Total	28.631	105			

معامل التحديد R^2= .461 معامل الارتباط R=.679

يتضح من جدول (11) أن اختبار تحليل التباين للانحدار ذو معنوية عند مستوى دلالة (α=0.05)، فكانت قيمة (F المحسوبة) تبلغ (11.957)، وهي أكبر من قيمة (F الجدولية)، والبالغة (2.12)، وكان مستوى الدلالة البالغة (Sig 0.000 =) أقل من (0.05)؛ مما يدل على أن نموذج الانحدار جيد، وتدل هذه النتيجة على رفض الفرضية الصفرية، ووجود أثر للحاكمية على تميز الخدمة.

أي أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α = 0.05) للحاكمية بأبعادها (المشاركة، والمساءلة، والعدالة، والمسؤولية، والاستقلالية، والشفافية، والأنظمة والتعليمات) على تميز الخدمة في دائرة الإفتاء العام في الأردن.

ولتحديد معاملات الانحدار تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لجميع عوامل المتغير المستقل لبيان أثرها على المتغير التابع (تميز الخدمة).

5- إيجاد معاملات معادلة الانحدار المتعدد

يشير الجدول(12) قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات الإحصائية، وهي:

جدول (12) معاملات الانحدار Coefficients للفرضية الفرعية الثالثة

النموذج	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
المتغير المستقل	B	Std. Error	Beta		
الحاكمية	.109	.356		.305	.761
المشاركة	-.004	.075	-.005	-.052	.958
المساءلة	.218	.099	.229	2.212	20.0
العدالة	.062	.073	.093	.854	.395
المسؤولية	.044	.099	.059	.444	.658
الشفافية	.244	.090	.257	2.712	4.00
الاستقلالية	.065	.090	.087	.721	.473
الأنظمة والتعليمات	.167	.093	.198	1.786	.077

يوضح الجدول (12) أن المتغيرات المستقلة (المساءلة، والشفافية، والأنظمة والتعليمات) لها أثر ذو دلالة إحصائية على تميز الخدمة، إذ بلغت قيمة (t المحسوبة للمساءلة) (2.212). وهي قيمة أعلى من قيمة (T الجدولية) والبالغة(1.98)، في حين بلغت قيمة (t المحسوبة للشفافية) (2.712) . وهي قيمة أعلى من قيمة (T الجدولية) . والبالغة(1.98)، في حين بلغت قيمة (T المحسوبة لأنظمة والتعليمات) (1.786) . وهي قيمة أعلى من قيمة (T الجدولية)، والبالغة(1.98). وكذلك مستوى دلالة إحصائية أقل من القيمة المحددة (0.05)، وبالتالي فإنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) للحاكمية بأبعادها (المساءلة، والشفافية، والأنظمة والتعليمات) على تميز الخدمة في دائرة الإفتاء العام في الأردن.

ومن خلال قيمة معاملات الانحدار المعيارية (Beta) يتضح أن الشفافية كان لها الأثر الأكبر على المتغير التابع (تميز الخدمة).

ويتضح من الجدول (12) أن المتغيرات المستقلة (المشاركة، والعدالة، والمسؤولية، والاستقلالية) لم يكن لها أثر دال إحصائيا في تميز الخدمة في دائرة الإفتاء العام في الأردن.

إذ بلغت قيمة (t) المحسوبة قيمة أقل من قيمتها الجدولية وعلى مستوى دلالة إحصائية أعلى من القيمة المحددة(0.05). وبالتالي فإنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(0.05) للحاكمية بأبعادها (المشاركة، والعدالة، والمسؤولية، والاستقلالية) على تميز الخدمة في دائرة الإفتاء العام في الأردن.

مناقشة النتائج:

1- تمثل الحاكمية التقاء الممارسات والإجراءات السليمة، وتعمل هذه الإجراءات والممارسات بموجب معايير وقواعد تحكمها بصورة ملزمة، وتهدف إلى ضمان عدم حصول التعارض بين أهداف الدائرة وأسلوب عمل الإدراة في تحقيق تلك الأهداف.

2- دلت النتائج على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للحاكمية بأبعادها (المشاركة، والمساءلة، والعدالة، والمسؤولية، والاستقلالية، والشفافية، والأنظمة والتعليمات)، على التميز بأبعاده (تميز القيادة، وتميز المرؤوسين، وتميز الخدمة) في دائرة الإفتاء العام في الأردن.

3- دلت النتائج المتعلقة بإدارك المبحوثين لعوامل العدالة والشفافية بحصولهما على نتيجة متوسطة.

4- فيما يتعلق بمجال الحاكمية، فقد أشارت النتائج إلى وجود مستوى متوسط في مجال الحاكمية بدرجة كلية في دائرة الإفتاء العام الأردنية، وتبين من خلال الدراسة أن مجال الشفافية كان أكثر عوامل الحاكمية كفاءة.

5- وكذلك بينت النتائج أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد (المساءلة، والعدالة، والمسؤولية، والشفافية) على التميز في دائرة الإفتاء العام في الأردن.

الاستنتاجات :

يستنتج من البحث:

أن مشكلة الدراسة قد تم تحديدها بدقة، وأن الحلول المقترحة بتطبيق أسس الحاكمية من وجهة نظر إسلامية تعد الحل الجذري لهذه المشكلة وغيرها من المشاكل التي قد تطرأ مستقبلا. وإن تطبيق الحاكمية يحتاج إلى مقدمات لضمان نجاح عملية الحاكمية المؤسسية، مثل:

تحقيق التطبيق العملي للمساءلة والمسؤولية داخل الدائرة بشكل سليم ، والتعريف بأهمية الحاكمية وأثرها في التميز. والالتزام بالأخلاق الإسلامية في الحاكمية وعدّها أساسا للعمل التجاري والمهني معا , فقد أثبتت هذه الأخلاقيات جدواها وأثرها البناء , إذ وجهت جهود البشر والمصلحين في كل الأزمان , والتي أصبح الناس في أشد الحاجة إليها , وهو المجال الذي يجب أن تتجه إليه جهود الباحثين مستقبلا , بحثا وتطبيقا.

التوصيات:

1- يوصي الباحثان دائرة الإفتاء العام في الأردن بالعمل على تطبيق أسس الحاكمية التي تمكنها من القيام بالواجبات والمسؤوليات المنوطة بها ، وبالتالي انعكاس ذلك على كافة الموظفين من أجل صقل مهاراتهم وتوجهاتهم الإستراتيجية للتعامل مع المتغيرات والظروف البيئية المحيطة بالعمل، ومدى قدرتهم على التفاعل مع القيادة، فأشارت النتائج إلى وجود أثر هام ودال إحصائيا للحاكمية على تميز المرؤوسين داخل الدائرة .

2- يوصي الباحثان بزيادة اهتمام دائرة الإفتاء العام بتقييم أداء الموظفين المتميزين لديها، وذلك من خلال الاستمرار بإعداد النماذج الخاصة بتقييم الأداء، فيتم ذلك بحسب الفئات الوظيفية من قبل رؤسائهم المباشري، ويتم من خلال أسس عادلة تقوم على الحيادية والإنصاف، بعيدا عن الانحيازيات، مع مراعاة مهاراتهم قدراتهم ومسؤولياتهم المختلفة، وذلك عن طريق إعلام العاملين أن التقييم سوف يطبق على الجميع بعدالة ومساواة، وسيؤخذ به في وضع الحوافز اللازمة من زيادات وتعويضات وترقيات وعلاوات،لأجل تحفيزهم ،ودفعهم نحو مزيد من الإبداع والابتكار؛ مما ينعكس إيجابا على الدائرة ككل.

3- يوصي الباحثان بتوفير بيئة عمل مريحة ومتكاملة من قبل دائرة الإفتاء العام، يتم فيها تبادل الأفكار والمقترحات، وتقديم التوصيات.

4- يوصي الباحثان دائرة الافتاء بضرورة التنسيق بين القيادة والعاملين في كافة المستويات الإدراية للمناقشة، وتبادل الرأي حول الارتقاء بالعمل وذلك من خلال اطلاع موظفيها على الأسس العادلة التي يتم اتخاذها، وما هي الطرق الإجرائية التي تتخذها لتعزيز العدالة بداخلها؛ مما يقود إلى تنمية مناخ من الثقة المتبادلة بين القيادة والعاملين لدى دائرة الإفتاء العام.

5- يوصي الباحثان بإجراء المزيد من البحوث والدراسات المستقبلية للتعرف على أبعاد الحاكمية من وجهة نظر إسلامية، والتي لها أثر معنوي على التميز في مؤسسات ودوائر أخرى غير مجتمع الدراسة

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

أبو حمام ، ماجد(2009). أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة ميدانية على الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

أبو طنجة، عبد السلام (2008). *المبادئ الاساسية لحوكمة الشركات وتطبيقاتها في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وآفاقها في المنظور الإسلامي*، بحث مقدم لمؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث داءرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري الإمارات-دبي.

إسماعيل، علي (2010). العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعين المصرفي والصناعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

بورقبة، شوقي (2009). الحوكمة في المصارف الإسلامية". بحث مقدم لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير في الجزائر، جامعة فرحات عباس- سطيف- الجزائر.

بوهراوة، سعيد. بوكروشة، حليمة (2015). المؤسسات المالية الإسلامية : تجربة البنك المركزي الماليزي. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد(2)، ص ص 105-120.

الداعور، إسلام (2008). مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل، الضفة الغربية، فلسطين.

العبدلي، محمد (2012). أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة التدقيق الداخلي دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان، الأردن.

دراحي، محمد (2004). *الاطار العام للسلطة والمسئولية في الفكر الإدراي الإسلامي*، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الحقوق والعلوم الإدراية ابن عكنون -جامعة الجزائر.

الغالبي، طاهر، جلميران، عمار(2005). *المعرفة مدخل لتعزيز الحاكمية في المنظمات العربية*، بحث مقدم في المؤتمر الدولي الخامس اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، جامعة الزيتونة الأردينة 27-25 نيسان.

فرحان، محمد. عبد القادر، محمد(2014). الحوكمة في المصارف الإسلامية اليمنية دراسة تطبيقية. دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد20، العدد(2)، ص ص 1-54.

مريم، كعلة (2015). *دور الحوكمة المؤسسية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية دراسة حالة شركة الراجحى المصرفية للفترة مابين 2012 و2013* رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي. الجزائر .

كريم، حسن (2006). *مفهوم الحكم الصالح من كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية*، ط2 ص ص 96, 95.

هدى، بن عبد العزيز (2015). الحوكمة ودورها في فعالية واستقلالية المراجعة الخارجية دراسة ميدانية لمؤسسة الإسمنت عين توتة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.

المراجع الإنجليزية:

Abu-Salih, M., & Awad, A. (1990). Introdaction To Statistics Jordan Book Center For Publish.Amman, Jordan

Al-Kassar, T., & Al-Nidawiy, M. (2014). The Role Of Corporate Governance And Its Impact On The Share price Of industrial Corporations Listed On The Amman Stock Exchange . European Journal of Accounting Auditing and Finance Research.Vol. 2 , PP. 124-144.

Duztas, S. (2008). Corporate Governance: The Effects Of Board Characteristics Information Technology Maturity And Transparency On Company Performance. Unpublished Doctoral Dissertation, Department of Philosophy, University of editepe. Turkey.

Freland, C. (2007). *Basel committee guidance on corporate Governance Fore Banks, paper presented to: corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development,* a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo.may 7-8,2007.

Hamid, A., Haniff, M., Othman, M., & Salin, A. (2011). The Comparison of the Characteristics of the Anglo-saxon Governance Model and the Islamic Governance of IFIS: Malaysian Accounting Review. Vol. 10, pp1-12.

Kauzya, M. (2003). Local Governance Capacity-Building for Full-Range Participation: Concepts, Frameworks and Experiences in African Countries. (UN). Department of economic and social affairs, p.20.

Klapper, L. & Love, I. (2002), Corporate governance, investor protection, and performance in emerging markets , Washington, The World Bank press.

Ramahi, N., Aboud, E., Owais,W., Refae,K., & Shahwan,Y. (2014). The Results of Applying the Principles of Corporate Governance in Corporations Listed on the First Market in the Amman Stock Exchange. Research Journal of Finance and Accounting . Vol .5, PP. 41-54.

Ryan, C. & Ng, C. (2000). Public sector corporate governance disclosures: An examination of annual reporting practices in Queensland.Australian Journal of Public Administration,Vol. 59, pp. 11-23.

Safieddine, A.(2009)"Islamic Financial Institutions and CorporateGovernance: New Insights for Agency Theory" , Vol. 17, No.2, pp 142-158.

Wheelen, L., & Hunger, D. (2012). *Strategic Management and. Business Policy: Achieving Sustainability*. 13th ed. Prentice Hall

Zedan, H., and Abu Nassar, M.(2014). The Effect of Corporate Governance on Operating Performance of Jordanian Manufacturing Companies: Evidence from Amman Stock Exchange. Dirasat, Administrative Sciences.Vol. 41, pp. 465 -481.